حق نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل بالعمل بعد الخروج
إدماج (جمعية الرعاية اللاحقة للسجناء وأسرهم)
بالشراكة مع
المركز العربي للإستشارات والتدريب

حقيبة ادوات نشطاء المجتمع المدني II:
نماذج أردنية لحملات مدافعة

بناء قدرات المجتمع المدني في الاردن
برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني

2018 – 2013

USAID
من الشعب الأمريكي

التكتيكات الجديدة
في حقوق الإنسان

fhi360
THE SCIENCE OF IMPROVING LIVES

نظرة عامة

قضية المدافعة

إحقاق حق نزلاء مراكز الإصلاح بالعمل بعد الخروج من السجن.

مجال التركيز القائم على حقوق الإنسان [1]

السلامة والأمان (الإعلان العالمي لحقوق الانسان مادة 23)[2]

نطاق المدافعة

محلي: عمان، محافظة العاصمة.

عناصر إجراء المدافعة [3]

إن التحدي الذي يواجه العديد من منظمات المجتمع المدني هو التمييز بين التركيز على الأنشطة وتنفيذ إجراءات تكتيكية تؤدي إلى تعزيز جهود المدافعة بشكل استراتيجي. ومن أجل مساعدة المنظمات على إجراء تقييم أفضل لكيفية إنفاق الموارد الثمينة، تقدّم حقيبة ادوات نشطاء المجتمع المدني: نماذج أردنية لحملات المدافعة أربعة عناصر ضرورية لإجراء أي حملة مدافعة: **البناء التنظيمي للحملة، والبحث، والحشد، واشراك صنّاع القرار**. وتوفّر دراسة الحالة هذه أفكاراً حول عناصر العمل الأربعة جميعها:

- البناء التنظيمي للحملة
- البحث
- الحشد
- إشراك صنّاع القرار

الغايات التكتيكية

لقد حددت التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان أربع غايات تكتيكية أساسية قائمة على حقوق الإنسان: الوقاية، والتدخل، والتعويض، والترويج/ التعزيز. وتوضّح هذه الحالة الغاية التالية:

- التدخل

فترة الحملة

15 أيار 2017 - 28 شباط 2018

---

[1] المصدر: تم إيجاد وتكييف المعلومات المتعلقة بمجالات الحقوق الأربعة هذه في «اكتشف حقوق الإنسان: نهج حقوق الإنسان لعمل العدالة الاجتماعية»، المدافعون عن حقوق الإنسان (http://bit.ly/1TmOp6v).
منهجية التكتيكات الجديدة تستخدم: السلامة والأمان؛ وعدم التمييز؛ والمشاركة؛ والحماية-المساءلة. ملاحظة: يمكن وضع الحقوق المذكورة في هذه «الفئات» الأربع في أي مجال حسب السياق الذي يتم فيه انتهاك الحق. على سبيل المثال، المادة 23: قد يتم وضع الحق في الانضمام إلى نقابات العمال في «السلامة والأمان» بدلاً من «المشاركة» حيث يكون التنظيم النقابي أو الانضمام إلى نقابة أمراً خطراً.

[2] الإعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة 23 (1): «لكلِّ شخص حقُّ العمل، وفي حرِّية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضية، وفي الحماية من البطالة».
https://bit.ly/2hrKTAM

[3] يأتي تحديد عناصر إجراء المدافعة الأربعة المبينة في «حقيبة نماذج أردنية لحملات مدافعة» من تجربة المدافعة التي قام بها السيد فيصل أبو السندس، المدير التنفيذي السابق للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في الأردن. وكان السيد فيصل ابو السندس مدرباً في منهجية التكتيكات الجديدة منذ عام 2010 ومدرباً رئيسياً على هذه المنهجية منذ عام 2011. وأثناء استخدم منهجية الخمس خطوات لاستراتيجية فعالة للتكتيكات الجديدة في جهود المدافعة التي قامت بها منظمته وأثناء تدريب منظمات مجتمع مدني أخرى على استخدام هذه المنهجية، فقد حدّد عناصر إجراء المدافعة هذه لتقييم التقدّم المُحرَز. وتحتاج المزايا والعيوب المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في كل عنصر من عناصر إجراء المدافعة إلى فحص فيما يتعلق بمدى ملائمته للفئات المستهدفة المقصودة ولأهداف حملة المدافعة.

ملخّص موجز

كان لهذه الحملة أثر ملحوظ على مركز الرعاية اللاحقة للسجناء وأسرهم (إدماج)[4] وهو التغير من النهج الخيري / الرعائي المتبع من قبل الجمعية الى البدء بالعمل بالنهج المبني على حقوق الإنسان. هذه النقلة في مجال العمل كانت نتيجة العمل مع برنامج USAID لدعم مُبادرات المُجتمع المدني (USAID CIS) من خلال برنامج منح مبادرات المدافعة بتطبيق مشاريع المدافعة الجماعيّة المبنيّة على الأولويّات التي يتم التّعرف عليها محليّاً من خلال المُشاركة المُجتمعيّة والمدافعة المَبنيّة على الحقوق. وبالتالي، قامت إدماج بإطلاق حملة حق نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بالعمل بعد الخروج من السجن – محافظة العاصمة.

المادة المتعلقة ب «رد الإعتبار» ضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية تحرم نزلاء مراكز الإصلاح المفرج عنهم من حقهم بالعمل حيث أنه يمنع حصول المفرج عنهم على شهادة «عدم المحكومية» إلا بعد مرور فترة زمنية قد تمتد إلى ست سنوات إذا كانت العقوبه جنائيه أو ثلاث سنوات إذا كانت العقوبه جنحيه. ورغم انه ومع بداية الحملة، وبسبب جهود المدافعة المختلفة، قد تم تعديل هذة المادة من القانون لتقتصر العقوبة الجنائية على ثلاث سنوات وعقوبة الجنحة الى سنة واحدة، إلا أن هذه المشكلة ما زالت قائمة وذات أهمية للأسباب التالية:

حرمان المفرج عنهم من حقهم في العمل:

عدم قدرة السجناء المفرج عنهم على البحث عن عمل يؤدي إلى زيادة احتمالية تكرار الجريمة، والتطرف وانحراف أفراد الأسرة أيضاً (توريث الجريمة). و يعد هذا إهدار وتعطيل طاقة بشرية منتجة بدل من احتوائها واستثمارها لمصلحة المجتمع والوطن.

تحويل الموارد الحكومية:

زيادة مخصصات الدولة لإعادة الإصلاح مرة أخرى، وبناء مراكز إصلاح جديدة بدل أن تستثمر تلك الأموال في أولويات وطنية أخرى.

ورغم التعديل الذي تم على قانون الاحكام الجزائية، استمرت الحملة بتصعيد المطالبة بالغاء شهادة عدم المحكومية بشكل كلي كونها تمثل عقوبة ثانية بعد العقوبة الأولى (السجن) وتحد من فرص توظيف السجناء بعد قضاء محكوميتهم. وقامت «إدماج» بالتدخل بشكل مباشر مع شركات من القطاع الخاص في العاصمة عمان لتعديل أنظمتها الداخلية الخاصة بالتوظيف لإلغاء شرط الحصول على شهادة عدم المحكومية حيث وافقت ثلاثة شركات رئيسية من القطاع الخاص مما شكل بالتالي نموذجاً يحتذى به من قبل الشركات الأخرى.

بالإضافة لذلك عملت الحملة مع صندوق المعونة الوطنية لضمان استمرار المعونة الوطنية لأسر المفرج عنهم لحين الإلتحاق بعمل/ وظيفة بدل قطع المعونة مباشرة بعد الخروج من السجن.

الإنجازات

استطاعت «إدماج» تحقيق هدف الحملة الأول والمباشر وهو – تعديل التعليمات الخاصة بطلب عدم محكومية ضمن شروط التوظيف لشركتين من القطاع الخاص في العاصمة عمان خلال العام 2017 ، لضمان حق نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بالعمل بعد الخروج. مع العلم بأن التوجه كان اولاً للعمل ايضاً مع مؤسسة قطاع عام ولكن تم التركيز على شركات من القطاع الخاص لان تعليمات القطاع العام ترتبط بديوان الخدمة المدنية. حدثت نجاحات رئيسية للحملة من خلال حشد المجتمع وإشراك صناع القرار.

إن الطرق التي قامت بها «إدماج» بحشد المجتمع ضمنت فهمًا دقيقًا للمشكلة وتطوير الحلول المناسبة التي يمكن تقديمها لصانعي القرار.

مشاركة القطاع الخاص: استطاعت «إدماج» بنجاح بقيام ثلاث شركات قطاع خاص (شركة «مجموعة العملاق» وشركة «فيرونا للصناعات الغذائيه» وشركة «مارسينا الصناعية») بإلغاء شرط توفير شهادة عدم المحكومية في طلب التوظيف.

[4] مركز الرعاية اللاحقة للسجناء (إدماج) هي منظمة مجتمع مدني تسعى لتأهيل السجناء المفرج عنهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع بطريقة سليمة، حتى يتمكنوا من توظيف طاقاتهم بشكل إيجابي ومنتج وبالتالي يستفيد المجتمع من هذه الطاقات المبددة، وحتى لا يشكلوا خطراً داهماً يهدد استقرار المجتمع في المستقبل. ويسعى المركز كذلك إلى العمل على توفير وتهيئة فرص العمل المجزي للمفرج عنهم من السجون ورعاية أسرهم ومتابعة أحوالهم من الناحية الإجتماعية والنفسية والإقتصادية أثناء وجود أرباب أسرهم داخل المؤسسة العقابية.

مشاركة القطاع العام: تم تحقيق إنجاز كبير عند موافقة صندوق المعونة الوطنية على استمرارية تقديم المعونة المالية لأسر السجناء بعد خروجهم من السجن لمدة سنة كاملة مقابل التدريب أو العمل سواء للسجين أو أحد أفراد عائلته بهدف إعلاء قيمة العمل والإعتماد على الذات بدل قطع المعونة مباشرة فور خروجهم من السجن.

وهنالك عدد من العوامل المهمة التي أدت إلى إنجاح حملة المدافعة. أولاً، مشاركة المتأثرين بوجود المشكلة (سجناء سابقين او أحد أفراد أسرهم) في كافة مراحل الحملة. هذا مَكَّن فريق العمل من تحديد المشكلة وكيفية تأثر هؤلاء السجناء السابقين وأسرهم بها بشكل دقيق حيث أنهم الأقدر على التعبير عن هذه المشاكل وكيفية تأثرهم بها، وساهم هذا الإشراك في شعور المتأثرين بملكية القضية. بالإضافة لذلك، الشراكة الإستراتيجية بين منظمتي مجتمع مدني (إدماج و المركز العربي للخدمات الاستشارية والتدريب) لكل منهما قدرات تكمل النقص عند الأخرى. وأخيراً، وضوح الرسالة الموجهة إلى أصحاب الشركات بأن ليس كل سجين مجرم. هذه الرسالة خاطبت الصور النمطية السلبية السائدة والمرتبطة بالخوف والريبة تجاه السجناء المفرج عنهم. إلا أنه قد تم وبنجاح حشد بعض مؤسسات القطاع الخاص والجهات الحكومية مثل وزارة العمل، ومؤسسة التدريب المهني، وغرفة صناعة عمان، وغرفة تجارة الاردن.

الدروس الرئيسية

عناصر إجراء المدافعة [5]

تشكل عناصر إجراء المدافعة في هذه الحملة تحديات ودروس مستفادة مهمة حول تجربة «ادماج » في تنفيذ حملة المدافعة من أجل حق نزلاء مراكز الاصلاح بالعمل بعد الخروج من السجن.

البناء التنظيمي للحملة

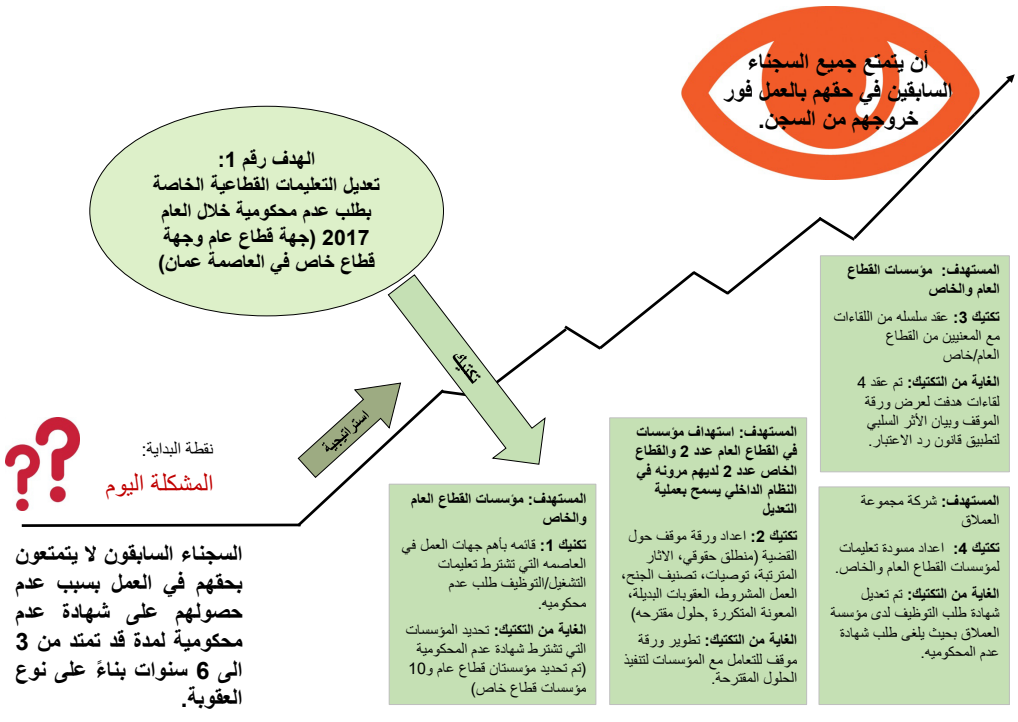

الرسم التوضيحي 1: المسار الإستراتيجي للحملة.

قامت «إدماج» ببناء تنظيميها الداخلي من خلال البرنامج التدريبي المقدم من قبل برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني باستخدام منهجية التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان «الخمس خطوات لإستراتيجية فعالة». تبدأ منهجية الخمس خطوات بعمل جماعي لتحديد بيان مشكلة واضح ومحدد. تعد هذه الخطوة التأسيسية هامة لأي حملة (انظر في البحث). وقد قامت «إدماج» بتحديد المشكلة كالتالي: **السجناء السابقون لا يتمتعون بحقهم في العمل بسبب عدم حصولهم على شهادة عدم محكومية لمدة قد تمتد من 3 الى 6 سنوات بناءً على نوع العقوبة.** (علماً بأنه توازى تعديل هذه المادة من قانون أصول المحاكمات الجزائية مع بداية الحملة). توفر منهجية الخمس خطوات لاستراتيجية فعالة عملية لتطوير مسار إستراتيجي أو رحلة تغيير خطوة بخطوة. يساعد هذا المسار الاستراتيجي أيضًا على متابعة ومراقبة التقدم الحاصل (انظر الرسم التوضيحي 1).

[5] يأتي تحديد عناصر إجراء المدافعة الأربعة المبينة في «حقيبة نماذج أردنية لحملات مدافعة» من تجربة المدافعة التي قام بها السيد فيصل أبو السندس، المدير التنفيذي السابق للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في الأردن. وكان السيد فيصل ابو السندس مدرباً في منهجية التكتيكات الجديدة منذ عام 2010 ومدرباً رئيسياً على هذه المنهجية منذ عام 2011. وأثناء استخدم منهجية الخمس خطوات لاستراتيجية فعالة للتكتيكات الجديدة في جهود المدافعة التي قامت بها منظمته وأثناء تدريب منظمات مجتمع مدني أخرى على استخدام هذه المنهجية، فقد حدّد عناصر إجراء المدافعة هذه لتقييم التقدّم المُحرَز. وتحتاج المزايا والعيوب المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في كل عنصر من عناصر إجراء المدافعة إلى فحص فيما يتعلق بمدى ملائمته للفئات المستهدفة المقصودة ولأهداف حملة المدافعة.

من الدروس المستفادة من تجربة «إدماج» في ما يخص البناء التنظيمي لحملتهم، أو ما يمكن أن يسمى تنظيم «البيت الداخلي»، هي قيام المنظمة، وبعد تحليل الإحتياجات الفنية لفريق العمل، بتبني عدد من الإجراءات التي ساهمت بتحقيق نتائج أيجابية للحملة. أولاً، إشراك أشخاص ممن عانو من المادة المتعلقة برد الأعتبار، ولم يتمكنوا من الحصول على شهادة عدم المحكوميه، في الحملة وفي الإجتماعات، حيث ساهم وجودهم في الوصول إلى الهدف بشكل عملي أكثر. ثانياً، عقد شراكة استراتيجية مع المركز العربي للإستشارات والتدريب والذي يضم خبراء في المجالات المكملة لتنفيذ الحملة. ثالثاً، تشكيل فريق عمل من منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الخاص، لضمان الخروج بتوصيات، حيث كانت توجيهات الفريق هي السبب الأساسي في نجاح الحملة في تحقيق أهدافها. رابعاً، حصل فريق عمل «إدماج» والمركز العربي على تدريب على مفاهيم المدافعة وكسب التاييد والأدوات المستخدمة والتي عادت بالفائدة على المنظمتين ليس في قضية المدافعة هذة فقط بل في أي قضية حقوقية قادمة. أخيراً، الإستعانة بخبراء متخصصين في تخطيط الحملات لتوجيه الفريق كلما دعت الحاجة.

البحث

من أهم الدروس المستفادة في ما يتعلق بالبحث هو قناعة «إدماج» بضرورة تخصيص الوقت الكافي لتشخيص المشكلة وتحليل أبعادها المختلفة:

لتحليل المشكلة قامت «إدماج» والمركز العربي للإستشارات بجمع المعلومات وأجراء بعض الدراسات التي ساهمت ببناء قاعدة معلومات مهمة سواءً للحملة الحالية أو للحملات المكملة والتي سيتم تنفيذها مستقبلا. ومن أهم هذه الدراسات، دراسة تحليلية ل 20 شركة كبرى في عمان، وجدت أن جميعها قد وضع شرطاً للتوظيف وهو الحصول على شهادة عدم محكومية وبالتالي كانت جميع هذه الشركات تمنع عمل السجناء الذين ليس لديهم هذه الشهادة. وقد تبين من التحليل والدراسات الميدانية مع هذه الشركات أنها تفترض أن كل سجين هو مجرم وبالتالي فلا يمكن الإستغناء عن شهادة عدم المحكومية كشرط للتوظيف. بالإضافة إلى ذلك، تم عمل دراسات عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالتأثيرات المترتبة على الإبقاء على شهادة عدم المحكومية ضمن التشريعات الأردنية والآثار المترتبة على قطع المعونة الوطنية عن أسر السجناء بعد خروجهم مباشرة من السجن.

الحشد

بالرغم من الصوره النمطية السلبية السائدة لدى المجتمع والمؤسسات العامة والخاصة والمرتبطة بالخوف والريبة تجاه السجناء المفرج عنهم، إلا أنه قد تم وبنجاح حشد بعض مؤسسات القطاع الخاص والجهات الحكومية مثل وزارة العمل، ومؤسسة التدريب المهني، وغرفة صناعة عمان، وغرفة تجارة الأردن، بالإضافة إلى 3 منظمات مجتمع مدني، وأربع جهات إعلامية، والمركز الوطني لحقوق الإنسان وإحدى النائبات السابقات والتي تدرس مادة حقوق الانسان في احدى الجامعات الاردنية وكسب تأييدهم للحملة.

من الدروس المستفادة للحشد:

التفاعل الإعلامي: أهمية التركيز على البرامج الإعلامية خاصة البرامج الدينية والتي تحظى بمشاهدة أكبر. وذلك جعل من الممكن ل «إدماج» مخاطبة الصورة النمطية السلبية السائدة ورسم صورة جديدة عن أثر هذا الواقع على حياة السجناء المفرج عنهم وأسرهم. وهذا أكد أن تصميم حملة إعلامية متخصصة وبشكل مدروس ساعد في تحقيق أهداف الحملة.

المشاركة الإبداعية للشباب/ الطلبة: استطاعت «إدماج» أن تحفز بعض الطلبة في بعض التخصصات من الانخراط بأجراء مشاريع تخرج حول هذة القضية للمساهمة بتوفير المعرفة النظرية وتحديث المواد البحثية العلمية. هذا زود الجهات التي تعمل على تخطي هذه المشكلة بمعلومات مهمة ومطلوبة أيضاً المساهمة في طرح القضية في الفضاء العام بشكل أوسع.

الشراكات الاستراتيجية: قامت «إدماج» ببناء شراكات استراتيجية مع منظمات تقوم بأعمال تنسجم مع أهداف المنظمة القائمة على الحملة من شأنها أن تزود الحملة بالخبرات والقدرات التقنية المختلفة والمكملة لبعضها البعض وبالتالي تساهم في نجاح العمل واستدامته.

إشراك صناع القرار

صناع القرار، في هذه الحالة، تمثل قطاعين: القطاع الخاص، وخاصة الشركات التي تنص أنظمتها الداخلية على توفير شهادة عدم المحكومية كشرط للتوظيف، والجهات الحكومية ذات العلاقة بإنفاذ تعليمات مرتبطة بالسجناء حال الإفراج عنهم مثل صندوق المعونة الوطنية.

القطاع الخاص:

تم التواصل والحوار مع 20 شركة ممن يطلبون شهادة عدم المحكومية كشرط للتوظيف ومناقشة إمكانية إلغاء

« كلما زادت دراستنا تعمقاً في التشريعات والتأثيرات الإقتصادية على السجناء وأسرهم كلما شعرنا بضرورة أن تعكس ورقة الموقف هذا الواقع... ولذا فقد أيقنا فعلاً أن ورقة الموقف يجب أن تعكس هذة المعرفة لتحديد مطالبنا الأساسية»
– عبد الله الناصر، مدير منظمة «إدماج»

هذا الشرط. كان الحوار يتم بشكل مباشر بين فريق عمل الحملة وهذه الشركات. وخلال ذلك، ظهرت صعوبة إقناعهم بالفكرة بسبب العرف السائد أن كل من دخل السجن هو مجرم ولا يؤتمن جانبه. وكان هذا التحدي الأكبر، مما استدعى الفريق لاستكشاف وسائل أخرى للإقناع. وفي النهاية تم النجاح بإلغاء شرط الحصول على شهادة عدم المحكومية كشرط للتوظيف من قبل 3 شركات كبرى في عمان وبدء التنسيق مع «إدماج» لتشغيل سجناء سابقين من خلال تقديم قائمة بأسماء السجناء الباحثين عن عمل.

ومن الدروس المستفادة ل «إدماج» في هذه التجربة أنه من المهم أن لا نفترض أن القائمين على الشركات لديهم الإلمام الكامل بأبعاد القضية وخاصة من المنطلق الحقوقي، وبالتالي توضيح الواقع وخاصة في حالات الجنح للمسؤولين عن إدارة الشركات يكون له الأثر الأكبر في تعديل مواقفهم وشروط التوظيف لديهم وتشجيع هذه الشركات على أن تقدم نماذج ريادية لغيرهم من الشركات. بالإضافة الى أن رغبة السجناء بالإلتزام بالعمل والسلوكيات الجيدة للمحافظة على فرصة العمل المتاحة لهم يعتبر حافز رئيسي للتوظيف.

القطاع العام (الحكومي):

ساهم اشراك الجهات الحكومية بشكل مباشر منذ بداية الحملة في بناء علاقة تعاونية وثيقة. حيث قام مركز «إدماج» بشرح المشكلة بالتفصيل معتمداً على مشاركة بعض أسر السجناء في هذه اللقاءات. ففي اللقاءات مع صندوق المعونة الوطنية، شارك أهالي السجناء مع المسؤولين من الصندوق معاناتهم وأنهم أحيانا يتمنون أن يبقى ذويهم في السجن بدلاً من المعاناة المالية التي تقع عليهم عند خروجهم وانقطاع المعونة عن الأسرة. ووصف الأهالي تجاربهم الشخصية مع ذويهم الذين يخرجون من السجن ولا يجدون العمل ولا أي نوع من الرعاية اللاحقة. مثل هذه اللقاءات كان لها تأثير على الموافقة من قبل صندوق المعونة الوطنية على استمرارية تقديم المعونة المالية لأسر السجناء بعد خروجهم من السجن لمدة سنة كاملة مقابل التدريب أو العمل سواء للسجين أو أحد أفراد عائلته. وذلك بغرض إعلاء قيمة العمل والإعتماد على الذات وبالتالي تم ضمان توفر دخل مالي لمدة سنة، وهو أمر ضروري للمساهمة في تخفيف الضغط المالي الكبير على السجين وأسرته. حيث كان هذا الضغط في السابق بالإضافة إلى الفراغ والبطالة يؤدون إلى مشاكل كبيرة قد تصل إلى العودة للجريمة أو الإنتحار.

أثر المدافعة على المنظمة

لربما أهم أثر لهذه الحملة على منظمة إدماج هو انتقالها من مستوى العمل الرعائي والتوعوي الى مستوى العمل الحقوقي المجتمعي والذي يتمثل بكونه عمل ممنهج يهدف إلى التأثير في صانعي القرار من أجل دعم قضية معينة وإحداث تغيير مبني على العدالة والمساواة، حيث سيتم اتباع هذا النهج في حملات ومشاريع المنظمة المستقبلية.

ساهمت الحملة أيضاً في بناء جسور التعاون والثقة مع الجهات الحكومية المعنية وكذلك القطاع الخاص. بالإضافة إلى كسر اثنان من الصور النمطية في المجتمع المحلي: أولاً، المتعلقة بالدور السلبي غير المتعاون من قبل المؤسسات والجهات الحكومية لمبادرات المجتمع المحلي. ثانياً، أن كل سجين هو مجرم. سوف تساعد هذا الثقة «إدماج» في أي عملية مدافعة تقوم بها حول هذه القضية في المستقبل.

«الحملة فتحت عيون المجتمع المحلي وصاحب القرار على أن هناك ظلم يمارس بحق السجين المفرج عنه وأسرته متمثلة بقانون رد الاعتبار وعدم قدرته على الحصول على شهادة عدم محكومية إلا بعد مرور فترة زمنية محدده بالقانون قد تصل لثلاث سنوات كشرط أساسي للحصول على فرصة عمل مما يشكل عقوبة ثانية تفرض على السجين المفرج عنه وأسرته».
عبد الله الناصر، مدير منظمة «إدماج».